

## حصيلة العمل الدبلوماسي على مستوى القراءة الإفريقية

أصبحت القارة الإفريقية تمثل مستقبل العالم و محط اهتمامه نظرا لما تزخر به بلدانها من موارد طبيعية و بشرية هائلة، إنها تشكل الحدود الجديدة للاقتصاد و التنمية، مما يجعلها تتطلع إلى لعب دور أساسي على الساحة الدولية إلى جانب القوى العظمى التقليدية.

فلقد حققت دولها في العشرينية الأخيرة، درجات متفاوتة من التقدم الاقتصادي و السياسي في إطار جهود حثيثة و واعدة لتحقيق التكامل الجاهوي الإفريقي و البحث عن حلول إفريقية للمشاكل الاقتصادية و الأمنية المطروحة في إطار رؤية جديدة لإفريقيا موحدة و متحركة اقتصاديا.

و رغم أن التحولات المتتسارعة لل الاقتصاد العالمي أعطت دولا هاما و متزايدا لإفريقيا على المستوى الاقتصادي، إلا أن مشاكلها الأمنية و التنمية الشائكة مازالت متباقة. إن هذه القارة الواعدة تعاني من تحديات كبرى على مستوى الأمن و الاستقرار : الحروب الأهلية ، الصراعات العسكرية، أخطار التجزئة و التفتت، الإرهاب، النزاعات العرقية و الدينية، و على مستوى التنمية من حيث الإكراهات الاقتصادية و الاجتماعية من قبيل ضعف البنية الأساسية و عدم توفر الخدمات و الفارق الكبير في مستويات الدخل و التنمية بين السكان و الجهات.

و لقد أخذ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصوه[٦]، على عاتقه منذ أن تربع على عرش أسلافه المiamين، أن يعمل بدون كل على تحقيق الحلم الإفريقي في الوصول إلى قارة مستقرة و عصرية و منفتحة و لها ثقة كبيرة في إمكانياتها و آخذة مصيرها بيدها، و ذلك تجسيدا للعلاقة التاريخية الخاصة التي تجمع بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.

إن القارة الإفريقية تحضى بمكانة متميزة في الأجندة الدبلوماسية للمغرب و سياساته الخارجية حيث عرفت العلاقات المغربية الإفريقية دينامية جديدة قوامها الالتزام القوي بوحدة المصير أمام تحديات الأمن و التنمية وصولا إلى شراكة استراتيجية حقيقة تخدم السلم والإستقرار وتدفع بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة و تقوي التعاون جنوب - جنوب و تحصن الهوية الثقافية لشعوب القارة.

إن العمل على تقوية هذه الشراكة على الصعيد الإفريقي كان الاهتمام الأساسي للدبلوماسية المغربية خلال الأشهر الأخيرة ، وذلك من خلال تكثيف تبادل الزيارات و تقوية التعاون و التنسيق الدوري للجان التعاون الثنائي و تعزيز التعاون جنوب-جنوب و التعاون الثلاثي الأطراف و مشاركة المغرب في اجتماعات و منتديات التعاون الخاصة بالشراكات و التجمعات الجهوية ذات الصلة بالقارة الإفريقية مع تشجيع القطاع الخاص المغربي على توسيع استثماراته وخلق مجالس للأعمال وتطوير الشراكات الاقتصادية.

وتعتبر زيارات العمل و الصداقات التي قام بها جلاله الملك محمد السادس نصوه[٦] إلى كل من مالي والكوت ديفوار وغينيا والغابون التجسيد الحقيقي للشراكة المغربية مع هذه الدول من حيث المواضيع المدارسة و الاتفاقيات الموقعة.

وتنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية الصادرة خلال اجتماع المجلس الوزاري في مارس 2014 بشأن متابعة الأجراء الفعلي للاتفاقيات المبرمة بين المغرب و هذه الدول، تم إحداث اللجنة المختلطة للقطاع العمومي والخاص المنوط بها هذا التنسيق.

وقد عقدت هذه اللجنة المختلطة اجتماعين، تداول المشاركون خلالهما سبل تفعيل هذه الاتفاقيات و المشاريع الكبرى التي أشرف جلاله الملك على إعطاء إشارة انطلاقها بكل من الدول الأربع، والتي همت قطاعات السكن و النقل و البنية التحتية و الصحة و الفلاحة و الصيد البحري و الصناعة و الطاقة و المعادن و الاتصالات و القطاع البنكي و المالي و الماء و الكهرباء و السياحة و التكوين فضلا عن مشاريع ثقافية وأخرى ذات بعد هوائي حضاري، والتي تجسد جميعها أواصر الصداقة و الروابط التاريخية المتينة التي تجمع المغرب بإفريقيا، كما أنها تعكس رؤية بلادنا لتكريس تعاون جنوب جنوب، في بعده التنموي الإنساني، و تقاسم الخبرات و التكامل مع إفريقيا ضمن إطار شراكة إستراتيجية تجمع المغرب بهذه البلدان الصديقة.

## تدعيم روابط المغرب مع دول المنطقة الإفريقية الغربية

إن منطقة إفريقيا الغربية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمملكة المغربية بالنظر إلى الروابط التاريخية والجغرافية التي تجمعها بدول هذه المنطقة، فبلادنا تعامل إلى جانب هذه الدول على تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا الدينية منها دون إغفال القضايا ذات البعد السياسي ، بما يخدم مصالح شعوب الطرفين.

و بحكم الروابط التاريخية والصداقة والأخوة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية السنغال، توجهت مباشرة بعد تحملها حقيبة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى دكار في إطار زيارة عمل وصداقة للسنغال استقبلت من خلالها من طرف الرئيس مacky سال، كما قمت بعده لقاءات مع عدد من المسؤولين خاصة وزير الشؤون الخارجية السنغالي ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

لقد تم في إطار هذه اللقاءات التأكيد على أن العلاقات المتميزة التي تجمع المملكة المغربية وجمهورية السنغال، والتي تنسجم تماماً مع رؤية جلالة الملك محمد السادس الهدافة إلى تقوية الشراكة جنوب-جنوب في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية كما أكدنا وكذا الجانب السنغالي على تطابق وجهات نظرنا حول القضايا الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مذكرين بأن السنغال بلد حليف للمغرب، دعم على الدوام عن قناعة وعزم قضية الوحدة الترابية للمملكة.

أما فيما يخص العلاقات المغربية-الغامبية، فقد قمت باستقبال وزير الخارجية الغامبي، السيد مامور آليو جاني، يوم 29 أبريل 2014 بالرباط، حيث استعرضنا وضعية التعاون الثنائي منذ الدورة الثانية للجنة المشتركة المغربية-الغامبية، التي عقدت بالرباط يومي 28 و 29 فبراير 2012 ، واتفقنا على عقد الدورة القادمة خلال الثلاث أشهر الأخيرة من هذه السنة.

## خدمة السلام والأمن والإنقاذ بمنطقة الساحل

لقد كان الترابط بين الأمن و التنمية حاضرا دائما في صلب المقاربة المغربية لأوضاع القارة و رؤيتها للحلول المطروحة لتنميتها. إن قضايا التنمية تستعصي أكثر على الحل في ظل التهديدات الأمنية، كما أن الفرضي الأمنية و الإرهاب يجدان مجالا فسيحا للظهور و النمو في ظل الأوضاع الاقتصادية الهشة و التخلف

و شكلت الأزمات التي تمر بها القارة الإفريقية خاصة قضايا الأمن الغذائي والتهديدات الإرهابية في منطقة الساحل ، انشغالا دائمًا للمملكة بحكم الأبعاد الخطيرة للأزمة التي عاشتها دولة مالي منذ مطلع سنة 2012 ، وانتشار أنشطة الجماعات المسلحة، وتهريب السلاح والمخدرات والمتاجرة في البشر و انعكاساتها المباشرة على المصالح الحيوية للمغرب، فان بلادنا جعلت هذا الموضوع في صلب اهتماماتها الإقليمية و الدولية

فعلى الصعيد السياسي دعت بلادنا إلى تعاون إقليمي فاعل بين دول المنطقة و بلدان المغرب العربي ورفع التنسيق الأمني بينها لمواجهة هذه الأخطار والكف عن المقاربات الجزئية التي أثبتت التجربة فشلها. وهكذا انخرط المغرب بحكم مسؤوليته داخل مجلس الأمن الدولي (2012-2013) إلى التصويت بالإيجاب على قرارات مجلس الأمن الرامية إلى دعم جهود المجموعة الدولية للوقوف إلى جانب دولة مالي من أجل إعادة بناء أحجزتها المؤسسة و استعادة و حيتها الترابية و مواجهة عمل الجماعات الإرهابية شمال البلاد

وفي نفس السياق انخرط المغرب في جهود الأمم المتحدة، عبر الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، من أجل إعداد الإستراتيجية المندمجة للأمم المتحدة للساحل التي دخلت حيز التنفيذ في شهر سبتمبر 2013. كما شاركت في الاجتماع الأول للانطلاق الفعلي لتنفيذ هذه الإستراتيجية المنعقد يوم 05 نوفمبر 2013 بيماكو. كذلك شارك المغرب في الاجتماعات الدولية سواء تلك الخاصة بمتابعة أشغال

مؤتمر المانحين لفائدة دولة مالي أو تلك المتعلقة ببحث برنامج العمل الخاص بتنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة الساحل.

وتكرر دوره في المنطقة احتضن المغرب في نوفمبر 2013 المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود ، أكد خلاله وزراء الخارجية والوزراء المسؤولون عن الأمن ورؤساء وفود دول المغرب العربي وفضاء الساحل والصحراء ومناطق الجوار وممثلو الشركاء الإقليميين والدوليين على ضرورة بلورة رؤية وإطار للتشاور السياسي ووضع آليات للتعاون العملياتي ومتابعة تنفيذ "خطة عمل طرابلس" المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول حول أمن الحدود، المنعقد بطرابلس يومي 11 و 12 مارس 2012.

وفي إطار تقوية دور المغرب بدول الساحل عمدت بلادنا إلى فتح سفارة بدولة التشاد، قام بعدها هذا البلد بفتح بعثة دبلوماسية بالرباط أواخر شهر ماي 2014، ومن أجل الدفع قدما بعلاقات بلادنا بهذا البلد ترأست مع نظيرها التشادي الدورة الأولى للجنة المشتركة المغربية التشادية أيام 11 و 12 مارس 2014 ، تم التوقيع في ختامها على عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين في العديد من المجالات كالتشاور السياسي وتكونين الدبلوماسيين، والتعليم العالي، والتكون المهني و التعاون الثقافي وكذا التعاون بين غرف التجارة والصناعة بين البلدين.

هذا، وفي نفس السياق و من أجل النهوض بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين وتسهيل ولوح القطاع الخاص المغربي للسوق التشادية الوعادة، اتفقت مع نظيرها في الحكومة التشادية على عقد منتدى اقتصادي مغربي تشادي في خريف السنة الجارية. وسينكب هذا المنتدى على استعراض فرص الاستثمار التي توفرها السوق التشادية و بحث الإمكانيات المتاحة في مجال التوقيع على شراكات اقتصادية بين الشركات المغربية والتشادية العمومية والشبة عمومية والمنتمية إلى القطاع الخاص.

### **تداعيات المنجزات المحققة بأفريقيا الوسطى**

تتميز علاقات المغرب مع دول جهة إفريقيا الوسطى بمتانة علاقات الصداقة والتعاون ، حيث تم اتخاذ العديد من المبادرات التي عززت مكانة المغرب كفاعل اقتصادي وسياسي محوري على مستوى هذه المنطقة الغربية والوعادة اقتصاديا، وذلك في إطار الجهود المبذولة لاستباب الأمن والاستقرار وتحقيق الاندماج الاقتصادي بالقارة.

وفي هذا الإطار، وجب التذكير بالوقت الإيجابي للزيارة الملكية الأخيرة للجمهورية الغابونية في مارس 2014، التي شهدت التوقيع على العديد من الاتفاقيات، من بينها تلك المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية وجمهورية الغابون في مجال الأسمدة، التي تعكس الإرادة السياسية القوية للبلدين لتعزيز الأمن الغذائي بالقارة وفق فلسفة التعاون جنوب جنوب.

كما يمكن الإشارة أيضا إلى الجهود المبذولة لتقوية العلاقات الاقتصادية بلادنا مع جمهورية غينيا الاستوائية والتي تميزت باستقبال وزير الخارجية الغيني الاستوائي ، في فاتح نونبر 2013، الذي كان حاملا لرسالة موجهة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس من طرف فخامة الرئيس S.E.M. Téodoro Obiang Nguema MBASOGO الانطلاقа لمشاريع جديدة للتعاون بين البلدين تهم قطاعات حيوية كال فلاحة، الموانئ، الصناعة، السياحة، الزراعة و التكوين وكذا دراسة إمكانية عقد الدورة السادسة للجنة المشتركة للتعاون بين البلدين التي تم الإعداد لها خلال الاجتماع التحضيري الذي نظم بمالابو في يناير 2014.

وأمام حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار التي تعرفها كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ساهم المغرب وما زال يساهم بشكل كبير في الجهود الدولية المبذولة للمساعدة على إعادة الأمن والاستقرار في هاتين الدولتين عبر إرسال تجريدة عسكرية مهمة في إطاربعثات الأممية لحفظ السلام وترؤس بلادنا للجنة الأممية لتوطيد السلم الخاص بجمهورية إفريقيا الوسطى منذ يناير 2014.

## الدفاع عن القضية الوطنية في المنطقتين الشرقية والجنوبية

و دفاعا عن القضية الوطنية في إفريقيا الشرقية ، تقوم بلادنا بإجراء لقاءات مكثفة سواء بتشجيع الزيارات الرسمية لبلادنا لمسؤولي هذه الدول أو برήمة لقاءات ثنائية على هامش اللقاءات الدولية أو الإفريقية، مثل أشغال مؤتمرات الاتحاد الإفريقي. كما كثفت بلادنا مؤخرا من جهودها من أجل دعم علاقات بلادنا مع كل من جيبوتي وجزر القمر و كينيا و إريتريا و بوروندي ورواندا .

و تستفيد هذه المنطقة من المساعدات المغربية في الميادين الثقافية والتقنية، وذلك عن طريق الوكالة المغربية للتعاون الدولي، حيث قام المغرب مؤخرا بتعزيز هذا التعاون عن طريق الرفع من عدد المنح السنوية المخصصة لولوج الطلبة المنتسبين لهذه الدول وتشجيع الاستفادة منها.

وفي هذا الصدد، قمت بزيارة عمل إلى نيروبي ( كينيا ) خلال شهر دجنبر 2013، حاملا رسالة ملكية للرئيس الكيني، التقى خلالها بالسيد اوهورو كينياتا رئيس الجمهورية الكينية و بعدة شخصيات وازنة انصبت المحادثات خلالها على إيجاد وسائل جديدة لدعم العلاقات الثنائية. وبالرغم من تغيير كينيا لموقفها مؤخرا من القضية الوطنية بسبب الضغوط والمساومات الممارسة من طرف أعداء وحدتنا الترابية داخل الإتحاد الإفريقي مقابل دعم الرئيس الكيني في قضيته أمام المحكمة الجنائية الدولية ، فقد أبقى المغرب على قنوات الحوار مفتوحة مع هذا البلد حيث قامت عدة وفود تمثل السلطات التنفيذية والتشريعية الكينية ب زيارات عمل للمغرب. ولا يفوتنا هنا الإشادة بالدور المهم الذي تلعبه الدبلوماسية الموزارية وخاصة الدبلوماسية البرلمانية للتعرف بالقضية الوطنية والدفاع عنها .

وبدعوة من بلادنا قام وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي البوروندي بزيارة عمل بلادنا بداية شهر يونيو الماضي .

ونتيجة لهذه التحركات برمجت كل من دولة كينيا ودولة بوروندي، فتح تمثيليتهم الدبلوماسية المقيمة متم هذه السنة بالرباط، وهو ما يعد إنجازاً لدبلوماسيتنا بإفريقيا الشرقية وتعزيزاً لانفتاح بلادنا هذه المنطقة ومؤشرًا على كون الجهود المبذولة بدأت تأتي أكلها .

أما فيما يخص دعم علاقات المغرب مع بلدان المحيط الهندي (السيشيل و مدغشقر و موريشيوس) التي تتعرض للضغوطات السياسية والاقتصادية لدولة جنوب إفريقيا، فقد مثلت صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصاف: ⑥، في 25 يناير 2014، في حفل تنصيب الرئيس الجديد لدولة مدغشقر السيد Hery Rajaonarimampianina للإشارة فإن النظام الجديد بمدغشقر هو محل ضغط كبير من أجل الاعتراف بالجمهورية المزعومة و تمكين الانفصاليين من فتح تمثيلية دبلوماسية بهذا البلد .

وعلى هامش هذا الحفل، أجريت محادثات مع وزيري الشؤون الخارجية لكل من موريشيوس والسيشيل. و في أفق إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الثنائية مع البلدان الثلاثة المذكورة، فقد تم توجيه رسائل دعوة إلى وزراء الشؤون الخارجية لهذه البلدان للقيام بزيارات عمل للمغرب ستكون مناسبة لبحث إمكانيات تطوير علاقاتنا معها وشرح آخر تطورات القضية الوطنية .

وفي نفس السياق، تم تنظيم زيارة لوفد زاري مالاوي في شهر نوفمبر 2013، قصد إطلاعه على التجربة التنموية المغربية في مجالات السكن و التعمير و التعليم و التكوين و الفلاحة و الري حيث تم التأكيد على ضرورة فتح و تدعيم قنوات التعاون مع هذا البلد و جره إلى اتخاذ مواقف أكثر إيجابية اتجاه بلادنا .

كما تم عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة المغربية الأنغولية في نوفمبر 2013 التي فتحت من جديد، آفاق التعاون و الشراكة الاقتصادية مع هذا البلد الذي أصبح من أهم بلدان المنطقة الجنوبية لإفريقيا .

## الدفع بالتنمية المستدامة و تشجيع القطاع الخاص و تقوية التعاون جنوب - جنوب

وبغية تحصين المكتسبات وكذا تعزيز موقع المغرب على الصعيد الإفريقي تعكف الوزارة و بتسيير مع القطاعات والفاعلين المعنيين على التحضير لـ انعقاد للجان الثنائية للتعاون مع عدة دول افريقية في النصف الثاني من السنة الجارية من بينها جامبيا وبوركينا فاسو والنيجر وجيبوتي وبوروندي وليبيريا وغيرها الاستوائية.

وتدعيمها لهذا الاتجاه و في إطار افتتاح المغرب و دعما للتضامن الإفريقي و تشجيعا لتنقل رجال الأعمال و المسؤولين و رجال الفكر و الصحافة و الطلاب يسعى المغرب إلى حذف التأشيرة لمواطني عدد من الدول الإفريقية الصديقة ، وذلك بإلغاها بصفة تدريجية ، على جوازات الرسمية ثم العادية ، و لقد توج هذا المجهود بتوقيع اتفاق مع الغابون لحذف التأشيرة على جوازات السفر العادية.

إن من شأن مثل هذا الإجراء فتح إمكانيات جديدة لتطوير رحلات الخطوط الملكية المغربية التي تسير رحلات إلى زهاء 30 وجهة قارية يوميا ، مما سيجعل من مطارات بلادنا مدارا بين إفريقيا وأوروبا .

ومن جهة، انخرط القطاع الخاص المغربي في سياسة دعم التنمية الاقتصادية بإفريقيا حيث طورت الشركات المغربية استراتيجيات حقيقة لولوج الأسواق الإفريقية، وتمكن من دخول المجالات البنكية و التأمينات و الإتصالات و الإعلام و النقل الجوي و السكن الاجتماعي و البنية التحتية والمعادن والصيد البحري.

وقد أعطت هذه السياسة الاقتصادية تجاه إفريقيا ثمارها حيث تضاعفت قيمة الصادرات المغربية نحو إفريقيا خلال خمس سنوات و انتقل حجمها من 7 مليارات درهم خلال العام 2006 إلى 30 مليار درهم خلال العام 2011.

وفي سياق تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، اقترحت بلادنا توقيع اتفاقيات للتبادل التجاري الحر مع المجموعتين الاقتصادية و النقدية لإفريقيا الغربية و الوسطى و ستعمل على استكمال التفاوض حولها و توقيعها. و من خلال الرهان الاقتصادي والاجتماعي على إفريقيا يقدم المغرب نموذجاً تميزاً للتعاون جنوب جنوب.

## تحصين المؤوية للاقفافية

إن استراتيجية المغرب تجاه إفريقيا تقوم أيضا على صون العلاقات الروحية التاريخية بين المغرب و عمقه الإفريقي حيث قرر المغرب الإنخراط في تكوين مئات الأئمة من عدة دول صديقة مثل مالي و غينيا ونيجيريا دعما لنشر قيم الاعتدال والوسطية التي يدعو إليها الدين الإسلامي الحنيف و مكافحة التطرف الديني .

## تدعم الحضور المغربي على المستوى المتعدد الأطراف

يشارك المغرب بفعالية في الاجتماعات المتعددة الأطراف و داخل منتديات التعاون والشراكات و التجمعات الجهوية ذات الصلة بالقاربة الإفريقية ويواجه المناورات التي يقوم بها أداء المغرب داخل الاتحاد الإفريقي.

ففي مسعى منه لإفشال مخططات التيار المناوي لوحدتنا الترابية داخل الاتحاد الإفريقي، و بدعم من الدول الإفريقية الصديقة، تمكن المغرب لحد الآن من التصدي لمحاولات تدخل هذه المنظمة في التعاطي مع قضيتنا الوطنية. هذه المناورات التي استعرت و زادت حدتها في الأشهر الأخيرة، تتم بقيادة السيدة انكوسازانا دلاميني زوما رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي ، من جنسية جنوب إفريقية، التي تخطط لإصدار تقرير منفصل للاتحاد الإفريقي حول قضية الصحراء المغربية في يناير 2015 ، في خطوة غير مسبوقة تنتهي بتصعيد منهج.

وفي إطار نفس التوجه قامت رئيسة مفوضية الإتحاد الإفريقي بتعيين ما سمي بـ "ممثل خاص" لملف الصحراء المغربية في شخص السيد جواكيم تشيسانو الرئيس السابق للموزمبيق المعروف بانحيازه للأطراف الأخرى. ولقد واجهت بلادنا بحزم التوجهات المعلنة خلال زياراته لبعض العواصم (واشنطن، باريس، مدريد، لندن)، حيث أكد المسؤولون بتلك البلدان أن النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية هو اختصاص حصري لمنظمة الأمم المتحدة.

و في سياق تعزيز حضور المغرب على الساحة الإفريقية، سبق القيام بعدة مباحثات مع عدد من وزراء الشؤون الخارجية الأفارقة على هامش القمة 22 للإتحاد الإفريقي المنعقدة في يناير 2014 بآديس أبابا . ومكنت هذه المباحثات من إطلاع عدد كبير من الدول على تطورات قضية الصحراء و تطرق إلى سبل تعزيز العلاقات الثنائية.

و عليه، فقد تم تدعيم هذا التوجه للدبلوماسية المتعددة الأطراف حيث تقرر بمبادرة من بلادنا وبشراكة مع عدد من الدول الصديقة، إعادة الدинامية الازمة لجتماع الساحل والصحراء (سص) ، خاصة في ظل التحديات الأمنية والتنموية التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء، حيث يسعى المغرب إلى الإطلاع بدور حيوي و فعل في هذه المنظمة للدفاع عن المصالح العليا والوحدة الترابية للمملكة. وقد شارك المغرب بفعالية في أشغال الدورة العادية العشرين للمجلس التنفيذي للتجمع الذي انعقد في الخرطوم يوم 12 مارس 2014. ومن أهم القرارات التي عرفتها هذه الدورة موافقة المجلس التنفيذي لجتماع دول الساحل والصحراء على احتضان المغرب للقمة الثالثة عشرة لرؤساء الدول الأعضاء في التجمع قبل متم السنة الحالية والتي ستشهد مشاركة 24 دولة إفريقية، حيث ستشكل هذه الدورة انطلاقة جديدة لهذه المنظمة بعد اعتماد النصوص المنقحة المؤسسة لها.

كما احتضنت الرباط في شهر مارس 2014، اجتماعاً لخبراء منظمة تجمع دول الساحل والصحراء تقرر خلاله تعميق التفكير في موضوع استكمال المشاورات حول إستراتيجية التجمع الخاصة بالأمن والتنمية.

كما يولي المغرب أهمية إستراتيجية خاصة للتعاون الإقليمي مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)، في إطار سياسته الخارجية نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا الصدد ، قام رئيس مجموعة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، السيد كادي ديزييري أو دراوغو، بزيارة عمل إلى المغرب يومي 23 و 24 أبريل 2014، على رأس وفد رفيع المستوى، التقى خلالها بعدة مسؤولين مغاربة .

و اندرجت هذه الزيارة في إطار بحث سبل التعاون مع بلادنا من أجل المساهمة في تنفيذ "برنامج الانسجام والعمل الجهي من أجل الاستقرار والتنمية بمنطقة الساحل والصحراء" الذي أعدته المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ومن ناحية أخرى، تلعب بلادنا دوراً محورياً لوضع لبنات لتأسيس منظمة تجمع الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي كي تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على الأمن و تنمية التعاون بين هذه البلدان. و في هذا الصدد تقوم بلادنا بدور أساسي في التحضير لاجتماع وزراء داخلية الدول الأعضاء في أكتوبر القادم بأبيدجان.

أما على صعيد المشاركة في المنتديات الجهوية ذات الصلة بإفريقيا، فقد شارك المغرب في أشغال القمة العربية الإفريقية الثالثة التي انعقدت بالكويت يومي 19 و 20 نوفمبر 2013 تحت شعار " شركاء في التنمية والاستثمار" ، لما يكتسيه التعاون العربي الإفريقي من أهمية كبرى دعماً للدور الريادي الذي تتطلع إليه بلادنا على الصعيد الاقتصادي والتجاري في إفريقيا.

وتميزت مشاركة الوفد المغربي في أشغال هذه القمة بالحيوية والفعالية وأسفرت عن التصدي لمحاولات خصوم وحدتنا الترابية الرامية إلى إفحام بنود في وثائق القمة تمس بمصالح بلادنا و تبني جميع التعديلات المقترحة من قبل الوفد المغربي على الوثائق الرسمية للقمة و ترحيب القمة العربية الإفريقية الثالثة بتنظيم المغرب للمعرض التجاري العربي الإفريقي السابع بالدار البيضاء، مما يساهم في تشجيع و تنمية حركة المبادرات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين المنطقتين العربية والإفريقية.

و في نفس السياق، شارك المغرب في القمة الإفريقية-الأوروبية المنعقدة ببروكسيل ، يومي 2 و 3 ابريل 2014 ، وكان من النتائج الهامة لهذه المشاركة تبني "إطار القاهرة" الذي يهم آليات اشتغال الشراكة الإفريقية-الأوروبية، بصفة رسمية وواضحة، وهو ما يضمن توافق ومشاركة المغرب في كل هياكل وآليات التعاون الإفريقي-الأوربي. كما شارك المغرب بفعالية في مفاوضات خطة العمل الإفريقية الأوروبية 2014-2017، وتقديم مقترنات حول الرؤية المغربية لمجالات التعاون في ميادين النقل واللوجستيك والطاقة والمعادن.

ومن خلال مشاركته في مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا (TICAD) ، أكد المغرب التزامه إلى جانب نظرائه من الدول الأعضاء بدعم جهود التنمية بإفريقيا وكذا تمكين الدول الإفريقية من آليات استتاب الأمان. وقد تمت الإشادة في هذا اللقاء بالتعاون الثلاثي الياباني المغربي الإفريقي .

أما بخصوص القمة الأمريكية الإفريقية، التي ستعقد في واشنطن في غشت المقبل، فإن المغرب يعكف حاليا على التحضير لهذا اللقاء لتكون بلادنا مشاركة وازنة وفعالة في موضوعات التجارة والاستثمار والأمن في أفريقيا.

و في نهاية المطاف، لا يمكن سوى تجديد التزام المغرب بوضع كل إمكاناته للدفع بالقارة الإفريقية لتكون أكثر ديناميكية وتطوراً وأكثر ثقة في ميزاتها المتعددة وإمكانياتها وطاقاتها الطبيعية والبشرية الهامة.

و رغم كل الظروف المأساوية التي تعيشها مناطق متعددة في إفريقيا ، إلا أن آمال شعوبها التي يشكل فيها العنصر الشاب نسبة كبيرة، ما زالت قائمة في الوصول إلى التقدم و الرفاه و الأمن و الاستقرار و الاندماج و الوحدة .

و رغم أن الطريق إلى هذا الأمل مازال طويلاً و شاقاً و يتطلب طول النفس نظراً لصعوبة التحديات ، إلا أن بلادنا بالقيادة الفعلية الرشيدة لصاحب الجلالة ، استطاعت مواكبة هذا التحول التاريخي للقارة الإفريقية وتسايره بكل ثقة و التزام لا يجاد سبل تحقيق التنمية و الخروج من دائرة التخلف. لذلك راهنت بلادنا و تراهن على أهمية تطوير العلاقات مع الدول الإفريقية و يجعل منها خياراً استراتيجياً دائماً في سياساتها الخارجية .